(أثر الاحتلال الاسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لاحكام القانون الدولي) لمؤلفه د. خلدون ابو السعود

قراءة وإعداد الباحث عباس نمر
وزارة الاوقاف والشؤون الدينية/عضو اتحاد المؤرخين العرب

الحلقة الثانية والاخيرة

وكأننا دائماً مع الابحاث والمؤلفات المتجددة وكشف القدرات المعطاءة والانجازات الخيرة التي يظهرها الى النور مؤرخنا القدير الدكتور خلدون ابو السعود، الذي مكث في كتابة مؤلفه خمس سنوات غير عابىء بما يترتب على تلكم الأعمال من ارهاق وجهد وتحديات جسام لذلك نقدر له ذاكرته المتيقظة وعزيمته المتوثبة لعمله الدؤوب، واضعاً جهده للقدس وكتاب «اثر الاحتلال الاسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقاً لاحكام القانون الدولي»، لذلك تنبع اهمية هذا الكتاب من حق السيادة الفلسطينية على القدس.

وتعتبر قضية السيادة على القدس بؤرة الصراع ومفتاح السلام في الشرق الاوسط بل والعالم بأسره.

واليوم نحن معكم في الحلقة الاخيرة من كتاب «اثر الاحتلال الاسرائيلي على حق السيادة على القدس وفقاً لاحكام القانون الدولي» ارتأينا ان نأخذ القليل من مباشرة السيادة الفلسطينية على القدس ومحاولات الغائها والسيادة على مدينة القدس قبل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م، والسيطرة الاسرائيلية ومحاولات فرضها على القدس منذ عام ١٩٦٧م وحتى الوقت الحاضر والاثر لانفصال فلسطين عن الدولة العثمانية والامم المتحدة وموقفها من حق السيادة على القدس، وقد كان بودنا ان نكتب الكثير حول هذا الاصدار المفيد، وان نكثر من الحلقات لما فيه من تعزيز للقدس واعزاز، ولكن لضيق المساحة نأخذ قسطاً من هنا وقسطا من هناك من هذا الكتاب القيم وذلك ايضاً لضيق الوقت، وهذا طبعا لا يفي الكتاب حقه لانه نزر يسير من شيء كثير.

السيادة الفلسطينية على القدس ومحاولات إلغائها

ان من اخطر الفترات التي مرت بها القضية الفلسطينية واهمها بشكل عام، وقضية القدس بشكل خاص، فيما يتعلق بالسيادة الفلسطينية وتوارثها واستمرارها في الشعب الفلسطيني، بعد اكتمال اركانها القانونية، تلك الفترة الممتدة منذ انهزام الدولة العثمانية-التي حافظت على استمرارية وبقاء السيادة الفلسطينية-ومروراً بفترة الانتداب البريطاني، وحتى احتلال القدس وضمها من قبل اليهود، بهدف السيطرة العسكرية على المدينة، ومحاولة محو السيادة العربية الفلسطينية عنها، حيث ظل ذلك الحق بالسيادة على الارض الفلسطينية المحتلة-ولا زال-موقوفاً على الشعب الفلسطيني وحده.

ونحاول من خلال هذا الفصل، تسليط الضوء على السيادة الفلسطينية على المدينة، وبيان تأثير الاحتلال المتناوب، على حق السيادة الفلسطينية على القدس، رغم التغييرات التي طرأت على حدود الاقليم الفلسطيني، سواء طبقا لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، او على اثر قيام دولة اسرائيل رسمياً في ٢٥ ايار ١٩٤٨ او نتيجة لآثار حرب ١٩٦٧ وقال الدكتور خلدون ابو السعود:

لكي نستطيع دراسة تلك المسألة على وجه التحديد وتوضيحها، فإن ذلك يتطلب منا: التعرض لواقع المدينة في المراحل التاريخية المختلفة، منذ نشأتها وحتى استيلاء اليهود عليها في الوقت الحاضر، ومحاولة تكريس الاحتلال الاسرائيلي عليها، وفرض السيطرة الفعلية العسكرية على الارض، بقوة الامر الواقع، وسوف نتعرض لهذا الموضوع في مباحث ثلاثة:

المبحث الاول: أفرده للحديث عن السيادة على مدينة القدس قبل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧، ونتعرض من خلاله الى جهود المملكة المتحدة في تمكين اليهود من السيطرة على فلسطين، والى اثر الاحداث التاريخية على السيادة الفلسطينية على القدس، خلال فترة الانتداب البريطاني، على السيادة الفلسطينية على المدينة، والى اثر قرار التقسيم على السيادة الفلسطينية على المدينة.

المبحث الثاني: أخصصه للحديث عن السيادة على مدينة القدس منذ عام ١٩٤٨، وحتى وقتنا الحاضر. ونتطرق من خلاله للاحتلال الاسرائيلي، ومحاولات فرضها على القدس عام ١٩٦٧، وحتى الوقت الحاضر، وعن مدى شرعية الوجود الاسرائيلي في القدس، في ضوء قواعد القانون الدولي.

المبحث الثالث: اتحدث فيه عن ضم اسرائيل للقدس الشرقية، واثر ذلك على حق السيادة الفلسطينية على القدس. ونتطرق من خلاله الى القوانين والانظمة التي اتبعتها اسرائيل لغايات تهويد المدينة وتوسيعها، وعزلها ومصادرة راضيها، وقوانين التنظيم، والبناء، وقانون الغائبين، ومصادرة الهويات من المواطنين العرب، كما سوف نتعرض ايضا، والى الاستيطان المكثف وسياسة الامر الواقع، وغلاف القدس، وبناء الجدار العازل حولها، واثره على حق السيادة الفلسطينية، والى العلاقة ما بين الجدار، والمستوطنات في الارض الفلسطينية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار، واثره على حق الشعب الفلسطيني في السيادة وتقرير المصير

السيادة على مدينة القدس قبل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧

الادعاءات الاسرائيلية لفرض السيطرة على المدينة، تلك الادعاءات المستندة الى الزعم بحقوق تاريخية فيها، قمنا بتنفيذها وصولاً لاثبات حق السيادة الفلسطينية عبر المنقطعة، على المدينة منذ آلاف السنين. وقد اثرت الاحداث التاريخية خلال الفترة منذ عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨ في فلسطين، والمنطقة العربية، على السيادة الفلسطينية على القدس، تلك السيادة التي سبق وان اثبتناها للسكان العرب فيها، منذ نشأة المدينة في القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد، وحتى احتلالها من قبل بريطانيا عام ١٩١٧.

ولعل اهم الاحداث والتي يهمنا فيها التركيز وتسليط الضوء عليها، هو تأثير وعد بلفور عام ١٩١٧ وإعلان الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢، وصدور قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بالتقسيم عام ١٩٤٧ على حق السيادة الفلسطينية، وهو الموضوع الاهم الذي سنقوم بتفصيله من خلال تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الاول: وعد بلفور وجهود المملكة المتحدة لتمكين اليهود من السيطرة على فلسطين وأثره على حق السيادة الفلسطينية على القدس.

المطلب الثاني: اثر الاحداث التاريخية للقدس خلال فترة الانتداب البريطاني على حق السيادة الفلسطينية على القدس.

المطلب الثالث: اثر قرار التقسيم على حق السيادة الفلسطينية على القدس.

السيطرة الاسرائيلية ومحاولات فرضها على القدس منذ عام ١٩٦٧

استخدمت اسرائيل منذ بداية احتلالها للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، الاوامر العسكرية لتكريس احتلالها لباقي اراضي فلسطين، حيث سعت الى ضم المدينة وتوسيع البلدية على حساب التجمعات العربية، وشمل توسيع اكبر عدد ممكن من الارض، واقل عدد من السكان العرب، بهدف فرض واقع على الارض تستطيع معه فرض سيطرتها العسكرية والادارية على القدس، وجعلها عاصمة لها من دون الفلسطينيين.

حيث بدأت القدس وجوارها المحيطة تعزل سياسيا، واداريا، واقتصاديا، عن باقي الاراضي المحتلة، واخذت تعامل كمنطقة اسرائيلية عدا ما يتعلق بالجنسية، حيث ظل السكان مواطنين اردنيين رغم الالحاق، كما قامت بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦٧ بحل بلدية القدس «الشرقية الاردنية» لتأكيد السيطرة الادارية الاسرائيلية الوحيدة على القطاع الشرقي المحتل من المدينة، وذلك يجعل ضم القدس الشرقية (لا رجعة فيه وغير قابل للتفاوض)، وفي ٣٠ تموز ١٩٨٠ اتخذت اسرائيل خطوة اخرى لتعزيز هذه التغيرات واعتبر الكنيست القانون الاساسي (القدس عاصمة اسرائيل) كما اعلن هذا القانون ان (القدس كاملة وموحدة هي عاصمة اسرائيل) على ما سوف نفصله لاحقا.

ورغم عمليات التهويد القسرية من قبل اسرائيل لتغيير ملامح القدس ضمن احتلالها للقسم الشرقي، الا انها اهملت تهويد اجزاء عديدة من المناطق التي يشكل فيها الفلسطينيون اغلبية عددية، حتى شكلت في النهاية خطرا يهدد اسرائيل وسيطرتها على القدس، عندما وجدت نفسها ملزمة بتقديم تنازلات جوهرية في موضوع القدس ضمن عملية السلام الاخيرة، ونتيجة لهذه الاعمال وصلت اسرائيل الى حقيقة انها ان لم تسارع الى تغيير الاوضاع في تلك الاقسام من المدينة لصالحها، ستكون سلطتها على القدس مهددة وخسارتها محققة، اذ لم يطرأ اي تغيير على سياستها تجاه القدس بزعمها (عاصمتها الكاملة والموحدة) حتى بعيد توقيع اتفاقيات السلام مع العرب والفلسطينيين، فقد سعت اسرائيل الى فرض سيطرتها في القدس وتثبيتها، من خلال سن قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة اريحا لسنة ١٩٩٤، وذلك اثر توقيع اتفاقية القاهرة بين اسرائيل والفلسطينيين بتاريخ ٥/٤/ ١٩٩٤، وبموجب هذا القانون يحظر على السلطة الفلسطينية فتح ممثلية لها او الدعوة الى اجتماع عام في اسرائيل، الا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الاسرائيلية.

ونشير الى ان اشارة المشرع الاسرائيلي عن تحديد نشاط السلطة الوطنية (في اسرائيل) بدلا (من القدس) كان الهدف منه تأكيد ان القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل، وغيرها من القوانين الاحتلالية التي تكرس فرض السيطرة الاسرائيلية على القدس، ونفي اية سيادة فلسطينية عليها، وهذا ما تناوله الكاتب على ضوء ضم اسرائيل للقدس الشرقية واثره على حقه السيادة الفلسطينية ومما جاء فيه:

١- ان الحديث عن القوانين والانظمة التي تبعتها اسرائيل الرامية الى تهويد المدينة وتوسيعها وعزلها عن باقي الضفة الغربية.

٢- تعرض المدينة الى الاستيطان المكثف ليكون امرا واقعا .

٣- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار واثره على حق السيادة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٤- وصل المؤلف الى نتيجة ان بناء اسرائيل للجدار في الضفة الغربية وحول القدس انما يعتبر من الادوات التي تستخدمها اسرائيل في تقويض السيادة الفلسطينية على الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وذلك لمنع ممارسة السيادة الفلسطينية وحتى لا يصل الفلسطينيون الى حلمهم المتمثل في جعل القدس عاصمة للدولة الفلسطينية التي تحظى بموافقة معظم دول العالم.

د. خلدون ابو السعود

الأثر القانوني لانفصال فلسطين عن الدولة العثمانية

بعدما ربح الناصر صلاح الدين الايوبي المعركة، وسيطر على القدس سنة ١١٨٧م، ثم انتقلت السيادة على القدس الى الاتراك سنة ١٥١٧م حيث اصبحت القدس جزءا من الامبراطورية العثمانية، وكانت فلسطين احدى الولايات العثمانية كباقي الاقطار العربية الخاضعة للخلافة العثمانية والتي سقطت في ٩/١٢/١٩١٧ وذلك بدخول الجيش البريطاني الى القدس وانفصالها عن الدولة العثمانية، وذلك باستقلالها كدولة قائمة بذاتها، وما كان الهدف من ذلك نقل سيادتها على جميع الاراضي غير التركية التي كانت جزءا من الدولة العثمانية بموجب (المادة ١١٩) من معاهدة فرساي لعام ١٩١٨م وجعل فلسطين كينونة منفصلة ومستقلة دوليا، او بعبارات اخرى، دولة في ظل القانون الدولي، وذلك اثر التوقيع على معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي تخلت بموجبها تركيا عن حكمها على المناطق العربية المنفصلة عنها، ولم يكن للاحتلال البريطاني لفلسطين في ذلك الحين اية صفة استعمارية البتة، ومما يدل على ذلك:

١- تصريح الرئيس الاميركي «ولسون» في كانون الاول سنة ١٩١٥ بأنه «ليس الفتح والاستيلاء داخلين في برنامج الحكومات الديمقراطية ولا يتفقان مع مذاهبها».

٢- تصريح اللورد اللنبي يوم دخوله القدس في ٢٩/١٢/١٩١٧ بأن غاية الاحتلال البريطاني هي تحرير فلسطين من النير التركي، وانشاء حكومة وطنية حرة فيها.

٣- اعلان لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، في خطاب القاه على نقابات العمال البريطانية بتاريخ ٥/١/١٩١٨ ان بريطانيا تعترف بحق فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية، في الحرية والاستقلال وتكوين حكومات وطنية فيها.

٤- اصدار بريطانيا وفرنسا تصريحا في ١١/٨/١٩١٨ اكدتا فيه ان السبب الذي من اجله حاربتا في الشرق، هو تحرير الشعوب العربية، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين فيها اختيارا حرا.

ورغم ان حق السيادة للشعب الفلسطيني، حق ثابت بموجب المواثيق الدولية، والمعاهدات والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية كما بينا سابقا، لكن الشعب الفلسطيني منع من ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على اقليمه بسبب الاحتلال العسكري البريطاني، وما تبعه من انتداب مفروض، من قبل عصبة الامم اولا، وبسبب قيام اسرائيل على اراضيه بموجب قرار التقسيم الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة ثانيا، فهل لأي منهما اي اثر على حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في سيادته على ارضه وترابه الوطني، تلك السيادة الموروثة عن الدولة العثمانية الكاملة السيادة؟

ورغم فرض الاحتلال العسكري البريطاني على فلسطين في عام ١٩١٨، الا انه لم يستطع ان يكتسب اية سيادة قانونية على فلسطين، سيما وان تلك السيادة كانت ملكا للدولة العثمانية، وانتقلت الى الشعوب التي انسلخت قانونية على فلسطين، سيما وان تلك السيادة كانت ملكا للدولة العثمانية، وانتقلت الى الشعوب التي انسلخت عنها وفقا لمبادىء القانون الدولي، التي لا تعترف بالاحتلال وسيلة لاكتساب ملكية الارض، او نقلا للسيادة التي هي حق للشعب المحتل، الذي بقي مستقرا في ارضه دون اي انقطاع منذ ما يزيد عن ستة الاف سنة كما اسلفنا في الباب الاول من هذه الدراسة، كما ان شخصية فلسطين كدولة، كانت واضحة ومنفصلة عن شخصية الانتداب، سيما ان الحكومة البريطانية، مارست قوة قانون وادارة (المادة ١) وامنت على ادارة السياسة الخارجية على فلسطين (المادة ١٢)، وقد اعتبرت الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد العصبة الشعب العربي الفلسطيني امة مستقلة اي دولة مستقلة كما اوضحنا، وذلك يستدعي الاعتراف للشعب الفلسطيني، بكيان مستقل دوليا، يتمتع بحق السيادة الكاملة على ارضه، رغم تقييد ذلك الاستقلال بتلقي المشورة والمساعدة من الدولة المنتدبة.

كما انه وفقا للمادة (٢٢) من عهد العصبة المشار اليه، اعتبر فلسطين دولة مستقلة، وقد استقر فقه القانون الدولي، على ان السيادة تكمن قانونا في سكان الاقليم الموضوع تحت الانتداب، وهو الرأي الذي ينسجم مع مبدأ عدم جواز ضم الاراضي بالغزو والاحتلال. فالشعب الفلسطيني موجود في فلسطين قبل اليهود وبعدهم، وهو صاحب السيادة اصلا.

ونخلص مما تقدم الى: ان السيادة الفلسطينية موروثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني، وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية المعقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغيرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟ هذا ما سوف نطرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

الامم المتحدة وموقفها من حق السيادة على القدس

منذ طرح القضية الفلسطينية على الامم المتحدة عبر مجلس الوصاية، ومجلس الامن، والجمعية العامة للامم المتحدة نرى انها شغلت حيزا بارزا وكانت - ماتزال - من اهم القضايا التي ناقشتها تلك الاجهزة وقد تبوأت المدينة مكان الصدارة في كافة القرارات والمشاريع الدولية، التي طرحت لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي. وقد حظيت المدينة باهتمام خاص منذ دخول القضية الفلسطينية الى الدائرة الدولية في اعقاب وعد بلفور عام ١٩١٧، حيث اشار اليها صك الانتداب البريطاني على فلسطين نظرا لاهميتها، ووضعيتها الخاصة. لكن انشغال الجمعية العامة بمناقشة القضية الفلسطينية واقرار هدنة لوقف القتال في القدس، لم يمكنها من اقرار مشروع نظام التدويل رغم تعيين وسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت في ذلك الوقت، حيث نص القرار ١٨١ على تدويل القدس كافضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة، واعتبارها منطقة دولية ذات وصع استثنائي، من حيث ادارتها وموظفوها واستقلالها المحلي، ومن حيث نظامها التشريعي والقضائي وارتباطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، وحرية العبور والزيارة وعلاقتها بالدولتين العربية واليهودية، ووضع الاماكن المقدسة فيها بعد تجريد المدينة من السلاح، بحيث تقام فيها سلطة من خارج المدينة، وان ينتخب السكان مجلسا تشريعيا له سلطات التشريع وفرض الضرائب وتشكيل جهاز قضاء مستقل وضمان حرية العبادة.

كما اعتبرت الجمعية العامة حفظ النظام والامن في القدس، مسألة ملحة تعني الامم المتحدة ككل، حيث تقرر ان يطلب من مجلس الوصاية ان يدرس مع سلطة الانتداب والاطراف المعنية، الاجراءات الملائمة لحماية المدينة وسكانها، وعندما رفض العرب مقترحات التقسيم، كما رفضها الاسرائيليون كذلك عهد للكونت برنادوت لتقديم تقريره حيث قدم تقريرا نهائيا في ٢٠/٩/١٩٤٨ يضمن اقتراحا حول القدس، يقضي بوجوب وضعها تحت اشراف الامم المتحدة مع اعطاء العرب واليهود اكبر مدى من الادارة المحلية.

كما قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٩٤/٣ بتاريخ ١١ كانون اول ١٩٤٨ منح القدس معاملة خاصة منفصلة عن المعاملة الممنوحة لبقية فلسطين، وان توضع تحت وصاية الامم المتحدة الفعلية.

ونظرا لجمود الوضع، اضطرت الدول العربية منتهزة فرصة تكوين لجنة التوفيق بقرار الجمعية العامة في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ التي كان من بينها وضع نظام دائم لتدويل منطقة القدس - الى الموافقة على فكرة التدويل لمنطقة القدس على اساس وحدتها ودون تقسيم الاماكن المقدسة فيها. الادارية، التي قامت بها اسرائيل لتغيير وضع بالوضع الراهن في المدينة المقدسة، بعد ان اصبح اليهود يسيطرون على القسم الاكبر فيها، على ان يقتصر التدويل على الاماكن المقدسة في الاحياء القديمة مستندة الى الحق الممنوح لها من بريطانيا على فلسطين، وكذلك على قرار التقسيم والوجود السابق لليهود على الارض، والتاريخ المزيف - وهو ما فندناه في الفصول السابقة - ومتجاهلة ايضا ما تعهدت به لدى الامم المتحدة، عند تقديمها طلب قبولها عضوا في الامم المتحدة، من احترام مكانة القدس وتدويلها، وعليه فان احتلالها للقدس لم ولن يمنحها اية سيادة على المدينة سيما ان وضعها غير شرعي، كأي محتل يتحكم في مناطق الاحتلال، لذلك من المستحيل علاج عدم شرعية وضعها لعدم وجود اي وصف لهذا الوضع في القانون الدولي، حيث ذكر ذلك مجلس الامن في العديد من قراراته المشار اليها، بأن اعمال اسرائيل غير الشرعية، لا يمكن ان تغير من الوضع القانوني للمدينة.

بينا ان السلطة المؤقتة للاحتلال - وهي لا شك ادارة عسكرية، تباشر سلطة واقعية لا سيادة قانونية - ليس لها الحق في اجراء اية تغييرات في التشريعات، ما لم يكن ذلك متفقا مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال، وذلك اتفاقا مع المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٤٣ من لائحة لاهاي الملحقة باتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، فالسيادة القانونية الدائمة على الاقليم المحتل، لا تنتقل من دولة السيادة الاصلية الى دولة الاحتلال الا بطريق الاتفاق والتنازل، او بطريق الضم والاخضاع.

وهذه المبادىء اكدتها الامم المتحدة، واجهزتها، وصادق عليها المجتمع الدولي ما اكد وجود السيادة الفلسطينية على القدس وعززها، رغم المواقف والتصريحات الدولية المتعارضة مع تلك السيادة، حيث اصدر مجلس الوصاية القرار رقم ١١٤ (الدورة الاستثنائية - ٢) بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٩ يدعو فيه اسرائيل الى ابطال نقل بعض الدوائر والوزارات الى القدس، واعتباره عملا ينقاض احكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية العام رقم ٣٠٣ (الدورة ٤) الصادرة في ٩/٢/١٩٤٩ وكذلك القرار رقم ١١٨ (الدورة ٦) بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٠ الصادر عن مجلس الوصاية، يدعو فيه اسرائيل والاردن الى ابداء رأيهما في تعديل مشروع نظام القدس.

وعند تجاهل اسرائيل لهذا القرار، واحتلالها القسم الشرقي من المدينة، ونقل وزاراتها ودوائرها اليها، اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارات متتالية لاجبار اسرائيل على عدم تغيير وضع القدس، والتزام القرار ٢٢٥٣-والقرار ٢٢٥٤، لكنها لم تنصع للقرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٧» حيث شجب المجلس قرار اسرائيل عدم احترامها تلك القرارات، كما ان القرار ٢٥٢ الصادر عن مجلس الامن في ٢١ ايار/ ١٩٦٨ ذكر بالقرار المشار اليهما سابقا اعتبار ان جميع الاعمال الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل-بما فيها مصادرة الاراضي التي تؤدي الى تغيير الوضع القانوني للقدس-هي اجراءات باطلة، لا يمكن ان تغير من وضع القدس.

كما عاد مجلس الامن الى تأكيد المبادىء السابقة في قراره رقم ٢٧١ بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٩ الذي اصدره عقب حادثة حريق المسجد الاقصى في ٢١ اب ١٩٦٩، حيث اكد ان العمل المقيت لتدنيس المسجد الاقصى يؤكد الحاجة الملحة الى ان تمتنع اسرائيل عن خرق القرارات المذكورة اعلاه، وان تبطل جميع الاجراءات والاعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس. كما اصدر مجلس الامن القرار رقم ٢٩٨ «١٩٧١» بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٧١ الذي اكد المبدأ القائل ان حيازة الارض بالفتح العسكري عمل غير مقبول، واكد ان جميع الاعمال التشريعية مدينة القدس-بهدف ضم القطاع المحتل-لاغية، ولا يمكن ان تغير ذلك الوضع.

كما صدر قرار مجلس الامن رقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٩٠ الذي اعاد تأكيد الحاجة الماسة الى وضع حد للاحتلال الطويل للاراضي العربية، التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس، واكد القرار رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٨٠ ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي والديمغرافي في القدس، ليس له اية صحة قانونية، وكذلك القرار رقم ٤٧٨ الصادر عن المصدر ذاته بتاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٨٠ الذي ندد بشدة بسن اسرائيل «القانون الاساسي» المتعلق بالقدس.

واكد ان سن هذا القانون الاساسي من جانب اسرائيل، شكل انتهاكاً للقانون الدولي، واعتبر جميع التدابير الاسرائيلية تجاه المدينة باطلة، كما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة العديد من القرارات التي طلبت فيها الى اسرائيل عدم ضم اي من الاراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧، وعدم مصادرة الممتلكات العربية، واقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس، كما ذهب الفقيه «الياهو لوتر باخت» الى انه لم يظهر من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بمدينة القدس، ما يشير الى حق السيادة لدولة اسرائيل على مدينة القدس، وان سيطرة اسرائيل كان نتيجة الحرب وانتصارها الحربي، ويشير استاذنا الدكتور صلاح الدين عامر رحمه الله، الى ان اهم ما يمكن ابداؤه من ملاحظات على موقف الامم المتحدة من القدس على النحو التالي:

١-الموقف الثابت للامم المتحدة تجاه القدس يذهب الى معالجة القدس على نحو مستقل بوصفها كياناً منفصلاً، يجب ان يتوافر له نظام قانوني خاص، بسبب ما لديه من قداسة، واهمية دينية وتاريخية وحضارية.

٢-ان الامم المتحدة قد وضعت للقدس نظاماً دولياً على اساس ما ورد في قرار التقسيم المشار اليه، ووضعت التفاصيل الدقيقة لهذا النظام ورصدت الاموال لتنفيذه.

٣-انه على الرغم من عدم خروج تدويل القدس الى حيز الواقع الملموس، لاسباب متنوعة، الا ان الامم المتحدة ظلت ثابتة على وجوب النظر الى القدس نظرة خاصة، ومعالجتها على أساس ان لها وضعاً قانونياً متميزاً.

٤-ان الامم المتحدة تعامل القطاع الشرقي في المدينة، الذي وضع تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بوصفه ارضاً محتلة، يتعين عليها التزام احكام القانون الدولي العام، والخاص بالاحتلال الحربي، من بينها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

٥-ان جميع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن القدس، تم اقرارها بأغلبية كبيرة، ودون معارضة في اغلب الحالات، وبالاجماع بالنسبة لمعظم قرارات مجلس الامن، وهو ما يكشف النظرة المتميزة الخاصة التي تنظر لها الدول الاعضاء في الامم المتحدة لوضع القدس.

ان القرارين ٢٤٢، ٣٨٨ الصادرين عن مجلس الامن، يشملان القدس الشرقية بوصفها ارضاً تم احتلالها عام ١٩٦٧، ويطبق بشأنها كل ما يطبق بشأن باقي الاراضي العربية المحتلة، من وجوب انسحاب اسرائيل منها على اساس مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي نتيجة لاستخدام القوة.

ويثبت لنا ان المواقف الدولية كانت-ولا تزال-داعمة للسيادة الفلسطينية على القدس، رغم صعوبة تنفيذها نظراً لتضارب بعض مصالح الدول الكبرى، مع ما جاء في تلك القرارات. حيث ان السيادة الفلسطينية على القدس ثابتة وصريحة، لا يمنعها من التطبيق الا وجود الاحتلال الاسرائيلي على المدينة.